العلاقة بين الاستقرار المالي للشركات وجودة المراجعة مقاسة بسلامة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

محمود محمد السيد•

1- مقدمة البحث

لاشك أن المراجعة الخارجية تلعب دورا هاما في دعم رفاهية المجتمع من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية، و من ثم زيادة درجة إمكانية الاعتماد على ما توصله تلك القوائم من معلومات ، وهو الأمر الذي يلقي بمسئوليات اجتماعية على المهنة، و يتطلب وضع معايير وتشريعات تضمن جودة المراجعة للوفاء بتلك المسئوليات الاجتماعية ، والحفاظ على ثقة المجتمع في قبول المراجعة كخدمة مضيفة للقيمة , خاصة بعد التغيرات والتحديات التي واجهت بيئة الأعمال العالمية بصفة عامة , والمصرية بصفة خاصة , من أزمات وانهيارات إقتصادية منذ أزمة جنوب شرق آسيا، ومرورا بفضائح كبرى الشركات الأمريكية Enron و WorldCom وإنتهاء بالأزمة المالية العالمية في 2008 ، مما إنعكس بالسلب على ثقة اصحاب المصالح في المهنة .

و لكى تحقق المراجعة أهدافها، و تؤدى دورها الهادف بفاعلية، توجد ضرورة ملحة للاهتمام بجودة المراجعة، الأمر الذى أثار انتباه المنظمات المهنية والجهات التشريعية إلى ضرورة الرقابة على هذه الجودة لإستعادة ثقة أصحاب المصلحة فى المهنة .ولقد حظى هذا الموضوع بإهتمام الكثير من الباحثين (Mock & Samet,1982 ; Shroeder et al., 1986 ; Knapp, 1991; Hermanson et al.,1997 ; Duff,2004; Johnson ,et al.,2006; Salehi &

• مدرس مساعد، كلية التجارة –جامعة الاسكندرية

Mansoury,2009; Reed et al., 2010 ; Defond & Lennox , 2011; Firth et al., 2012) خاصة ما يتعلق منه بمحددات و مقاييس جودة المراجعة. ويعد تقرير مراقب الحسابات ذو أهمية لأصحاب المصلحة، من خلال ما يوصله من معلومات ذات قيمة مضافة تساهم فى تخفيض خطر المعلومات وتحسن من جودة التقارير المالية، بما ينعكس على مساعدة أصحاب المصلحة فى ترشيد قراراتهم. ومن ثم فإن تقرير مراقب الحسابات له محتوى معلوماتي يشمل العديد من المعانى والمؤشرات يعتمد عليها أصحاب المصلحة (Khasharmeh,2003, Kabajeh et al., 2012) خاصة المستثمرين و المقرضين.

ويمكن القول أن التقرير أداة لتوصيل رأى مراقب الحسابات في سياق عملية المراجعة. ويمثل نموذجا متكاملا للاتصال الإنساني Human Communication Model(على، 2014) ، كما يمثل اداة اتصال جوهرية لإخبار أصحاب المصلحة بصفة عامة، و المستثمرين بصفة خاصة، بشأن عملية المراجعة، فضلا عما يبديه مراقب الحسابات من رأى بشأن القوائم المالية، لذا فإن التقرير يمثل أداة اتصال متعددة الأغراض حيث يعبر عن جودة المراجعة و جودة التقارير المالية فى آن واحد وعلى الرغم من أن هناك بدائل عديدة للرأى فى تقرير مراقبى الحسابات، عند مراجعة القوائم المالية إلا أنه يلاحظ أن إبداء رأى معدل أو تقرير معدل(متحفظ أو لفت انتباه أو إضافة فقرة للتأكيد على أمر ما) .

وعلى الرغم من محتوى هذا النوع من التقرير و ما يحمله من اشارات و مؤشرات ومعانى سلبية، بشأن تلك الشركات، إلا أنه يشمل معلومات إضافية ربما يكون لها صدى و تأثير أعلى على سلوك أصحاب المصلحة، مقارنة بالتقرير الذى يتضمن رأيا نظيفا ، خاصة فى فترة الازمات المالية (Sikka,2009) و من ثم فهو يرسل اشارات مباشرة و واضحة للمستخدمين (Habib,2013;Bedar etal.,2014; Kaplan & Williams,2013; Mayers etal.,2016) و يتضح ذلك جليا خاصة فيما يتعلق بإعداد تقرير يتضمن فقرة عن مقدرة الشركة عن الاستمرار، بوجود رد فعل مباشر من قبل المتعاملين فى سوق رأس المال خاصة المستثمرين المؤسسين

institutional investors فيما يتعلق بحجم تعاملاتهم و معدل دوران الأسهم و أسعارها بما يؤكد على المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة بصفة عامة، و تقييم الاستمرارية بصفة خاصة، حيث يعد وسيلة اتصال هامة بشأن المخاطر (Baly & Geiger, 2013).

و نتيجة للمحتوى المعلوماتى لتقرير مراقب الحسابات، خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية، فقد قدمت المعايير المهنية ارشادات لمراقبى الحسابات فى هذا الشأن(ISA 570) و منها ما يتعلق بالأحداث و الظروف التى ، منفردة او مجتمعة، يمكن أن تشير الى وجود شك جوهرى لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، و أن وجود إحداها أو أكثر يدل على أن هناك عدم تأكد جوهرى بشأن الاستمرارية، و تتضمن جوانب تشغيلية و جوانب اخرى قد ترتبط بطبيعة و بيئة الاعمال، مثل الجوانب القانونية و التشريعية إلا أن الإرشادات ركزت بصفة أساسية على الجوانب المالية باعتبارها مؤشرات على الاستقرار المالى لتلك الشركات.

و فيما يتعلق بالاستمرارية نجد أن الحكم المهنى يمر بمرحلتين أساسيتين (Ruiz-Baradillo etal., 2011) الأولى :ضرورة أن يتوفر لدى مراقب الحسابات التأهيل المهنى المناسب من خبرات علميه و مهنية ، و ذلك اتساقا مع معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS من حيث قدرته على الحكم على مدى الاستقرار المالى للشركة ، وما اذا كان هناك عدم تأكد جوهرى بشأن استمراريتها فى الاجل القريب أو المنظور ، و الثانية : تتوقف بصفة أساسية على تطبيق و التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية، حيث ترتبط بمتغير أساسى أكدت عليه معايير المراجعة بشأن القدرة على التقرير لما تم اكتشافه و استنتاجه بشأن الاستمرارية، و هو استقلال مراقب الحسابات وحرصه الدائم على سمعته والتى تعد مؤشرا جوهريا لجودة المراجعة.

و من ثم يمكن القول أن رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية لا يتوقف فقط على تقييمه لمدى الاستقرار المالى للشركات و انما قدرته على إبداء هذا الرأى فى تقريره

محققا بذلك الالتزام بالمعايير المهنية و بالتالى الارتقاء بجودة المهنة بصفة عامة، وجودة مراجعته بصفة خاصة.

و يجد المتتبع لحالة الاقتصاد المصرى فى الآونة الأخيرة، وما يمر به من حالة ركود اقتصادى، و ما ينتج عنها من صعوبات مالية ربما تؤثر على العديد من الشركات. بما يتطلب من مراقب الحسابات الحذر فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية بصفة عامة، و بشأن تقييم مدى ملاءمة تطبيق الادارة لإفتراض الاستمرارية بصفة خاصة. مع ضرورة التركيز على المؤشرات المالية وغير المالية للتأكد من سلامة الرأى خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية . ومن هذا المنطلق يزداد الاهتمام بمفهوم الاستمرارية و وفاء كلا من الادارة و مراقب الحسابات بمسئولياتهم تجاه الاستمرارية بما يحافظ على الموارد المالية المحدودة و المتاحة فى تلك الفترة.

2- مشكلة البحث

من واقع ما أظهرته بعض الاحصائيات المنشورة لوزارة العدل المصرية بشأن تعرض الكثير من الشركات المصرية للفشل، أو عدم الاستقرار المالى، نتيجة تجاوز الخسائر نصف رأس المال أو العجز عن سداد الديون وأجور العاملين مما أدى الى زيادة حالات الافلاس بغض النظر عن حجم تلك الشركات(الديسطى،2006) فقد تم توجيه عدة انتقادات لمهنة المراجعة فى هذا الشأن باعتبارها الية رقابية كان يجب عليها التحذير المبكر بتلك المخاطر ، و من ثم عدم التوافق مع المعايير المهنية بشان الاستقرار المالى لتلك الشركات و التقرير عنها ، مما يثير هنا عدة قضايا بشأن مدى التزام مراقبى الحسابات فى بيئة الممارسة المصرية بالمعايير ذات الصلة بحكمه على الاستمرارية و سلامة آرائهم فى هذا الشأن، بما ينعكس على الثقة فى آدائهم لأعمال المراجعة و الارتقاء بالجودة. و بناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث فى الاسئلة التالية :

- ما المقصود بالاستمرارية من المنظورين المحاسبى و المهنى؟
- ما هو مفهوم و مقاييس جودة المراجعة؟

- ماذا يقصد بالاستقرار المالى للشركات ؟ و ما هى مقاييسه؟ و ما مدى علاقته بجودة المراجعة ؟
- هل يوجد دليل عملى على هذه العلاقة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد دور المقاييس المالية ، كمؤشرات عن الاستقرار المالى للشركات ، فى مساعدة مراقبى الحسابات فى احكامهم المهنية ذات الصلة بشأن الاستمرارية. و من ثم تحسين تلك الأحكام من خلال دقتها و سلامتها تمشيا مع متطلبات المعايير المهنية، والذى ينعكس بدوره على جودة المراجعة، و ذلك من خلال ايجاد دليل عملى على العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و بين جودة المراجعة استنادا الى سلامة الرأى بشأن الاستمرارية.

4- أهميــة ودوافع البحـث:

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من خلال مساهمته فى إثراء الدراسات فى مجال المراجعة بصفة عامة و ذات الصلة بتقرير مراقب حسابات بصفة خاصة .كما تأتي أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بمفهوم و محددات و مقاييس جودة المراجعة، خاصة في ظل سلسلة الانهيارات المالية في الدول الأسيوية و الولايات المتحدة الامريكية ، و في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أضف الى ذلك ندرة الدراسات والبحوث فى مجال المراجعة التى تناولت اثر الاستقرار المالى على جودة المراجعة فى بيئة الممارسة المصرية ومن ثم محاولة سد الفجوة البحثية فى هذا المجال.

و تشمل دوافع البحث زيادة الحاجة الى الاهتمام بالاحكام المهنية ذات الصلة بشأن الاستمرارية فى بيئة الاعمال بصفة عامة، و بيئة الممارسة المهنية المصرية بصفة خاصة ،فى الآونة الحالية ، نظرا للحالة التى يمر بها الاقتصاد المصرى و التى تتطلب الاهتمام برأى مراقب الحسابات فى هذا الشأن و العوامل التى تساعده فى

تكوين رأيه بشأن الاستمرارية . الامر الذى ربما يكون له مردود ايجابى على جودة المراجعة و الذى ينعكس على ترشيد قرارات اصحاب المصلحة، خاصة فى الفترة الحالية التى تتطلب الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بما يساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

5- حدود البحـث:

تركز الدراسة على سلامة الحكم المهنى بشأن الاستمرارية ومن ثم يخرج عن نطاق البحث الاحكام المهنية الأخرى التى يصدرها مراقب الحسابات قبل و اثناء تكوين رأيه على القوائم المالية. كما يقتصر مقياس جودة المراجعة على سلامة راى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، و بالتالى يخرج ايضا عن نطاق البحث مقاييس الجودة الاخرى . أضف الى ذلك أن تعميم نتائج الدراسة يكون مشروطا بضوابط اختيار عينة الدراسة.

6- خطة البحـث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق هدفه و فى ضوء حدوده ، فسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

1/6 – افتراض الاستمرارية من المنظورين المحاسبى و المهنى

2/6- مفهوم و مقاييس جودة المراجعة

3/6- تحليل العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و جودة المراجعة و اشتقاق فرض البحث

4/6- منهجية البحث

5/6- النتائج و التوصيات و مجالات البحث المقترحة

1/6 – افتراض الاستمرارية من المنظورين المحاسبى و المهنى

يشير الاطار العام لاعداد التقارير المالية إلى أن هناك مجموعة من الافتراضات التى على أساسها يتم اعداد القوائم المالية (Kieso etal., 2013; Carson etal.,

(2013 و تتضمن افتراض الاستمرارية المحاسبى، و الذى يشير الى أن الشركات يتم انشاؤها لتستمر لفترات طويلة نسبيا بما يكفى لتحقيقها لأهدافها و وفائها بالتزاماتها ، ومن ثم لا يتم اعداد القوائم المالية فى ظل التصفية . كما أن افتراض الاستمرارية يظل قائما بإفتراض غياب المعلومات التى تشير الى عكس ذلك.

كما أوضحت معايير المراجعة الأمريكية والدولية والمصرية الارشادات المهنية ومسئوليات الادارة ومراقبى الحسابات بشأن تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية، فقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الامريكى AICPA عدة إصدارات مهنية بداية من SAS No. 59 وانتهاء بمعيار المراجعة SAS No.126 بينما أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الدولى IAASB معيار المراجعة الدولى ISA 570 (غير المعدل) و الذى يتطابق معه معيار المراجعة المصرى رقم (570) الاستمرارية بشأن مسئوليات الادارة و مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. فقد اشار الى مسئولية تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة حيث تحتوى بعض الأطر العامة لإعداد التقارير المالية على متطلب واضح من الادارة للقيام بتقييم محدد لمدى قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، بينما أطر أخرى لا تحتوى على متطلب واضح للادارة للقيام بتقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة . ومع ذلك فإن إفتراض الاستمرارية المحاسبى يعد مبدأ رئيسيا فى إعداد القوائم المالية.

و فيما يتعلق بمسئوليات مراقب الحسابات فانها تتمثل فى الحصول على أدلة المراجعة الملائمة و الكافية ، و التى تساعده على إصدار حكم ، بشأن مدى ملاءمة استخدام الادارة لافتراض الاستمرارية المحاسبى فى إعداد القوائم المالية ، و استنتاج، بناء على أدلة المراجعة التى حصل عليها ،بشأن ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بقدرة المنشاة على الاستمرار . وتقع هذه المسئوليات على عاتق مراقب الحسابات حتى لو لم يتطلب الإطار العام لإعداد التقارير المالية المطبق فى إعداد

القوائم المالية، بشكل صريح، قيام الادارة بتقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

ومع ذلك ، فان معيار المراجعة الدولى رقم (ISA 200) يشير إلى أن الآثار المحتملة للحدود المتلازمة لقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية تزداد بالنسبة للاحداث و الظروف المستقبلية التى يمكن أن تتسبب فى توقف المنشأة. حيث لا يستطيع المراجع أن يتنبأ بمثل هذه الظروف و الاحداث المستقبلية. و بالتالى، فان عدم وجود أى إشارة لعدم التأكد الجوهرى، فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار فى تقرير المراجع، لا يعد ضمانا لقدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

و فيما يتعلق بمتطلبات المعيار، فانه يجب على مراقب الحسابات عند القيام باجراءات تقييم الخطر كمتطلب للمعيار الدولى (ISA 315) (المعدل) ، أن يأخذ فى اعتباره ما اذا كانت هناك ظروف، أو أحداث، تشير الى وجود شك جوهرى بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة . وأن يحدد ما اذا كانت الادارة قد قامت بالتقييم المبدئى (المسبق) لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، فاذا قامت الادارة بهذا التقييم ، فإنه يجب عليه أن يناقش هذا التقييم مع الادارة و يحدد ما اذا كانت الادارة قد قامت بتحديد الاحداث و الظروف ، منفردة أو مجتمعة، التى من الممكن أن تؤدى الى وجود شك جوهرى بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة . واذا كان الأمر كذلك ، خطط الادارة لمواجهتها ، او اذا لم تقم الادارة بهذا التقييم ، يجب عليه أن يناقش الادارة ما يتعلق باستخدام افتراض الاستمرارية المحاسبى ، و يستفسر منها عن الظروف أو الاحداث التى ، منفردة او مجتمعة، يمكن أن تؤدى الى شك جوهرى فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

و وفقا لاستنتاجات مراقب الحسابات فانه يقوم بتقييم ما اذا كانت أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها ملائمة و كافية (يمكن الاستناد اليها فى استنتاجاته) فيما يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الادارة لافتراض الاستمرارية المحاسبى فى إعداد القوائم

المالية. و بناء على ادلة المراجعة التى تم الحصول عليها ، فإنه يجب ان يستنتج ما إذا ، وفقا لحكم المراجع المهنى ، كان هناك عدم تأكد جوهرى بشأن الظروف أو الاحداث التى ، بصورة منفردة أو مجتمعة ، تشير إلى وجود شك جوهرى بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار.

كما قدم المعيار ارشادات بشأن المؤشرات والاحداث أو الظروف التى يمكن أن تشير الى وجود شك جوهرى بشأن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، منفردة او مجتمعة، و أن وجود إحداها أو أكثر يدل على أن هناك عدم تأكد جوهرى.

و تشمل الجوانب المالية ؛ نسبة الاصول المتداولة الى الالتزامات المتداولة ، الاعتماد المتزايد على الاقتراض قصير الاجل لتمويل الاصول طويلة الاجل ، وجود مؤشرات عن تراجع الدعم المالى من المقرضين ، وجود صافى تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية سالبة، سواء فى الفترات السابقة أو المتوقعة فى الفترات اللاحقة، وجود نسب مالية أساسية عكسية ، وجود خسائر تشغيلية جوهرية و إنخفاض جوهرى فى قيمة الاصول المستخدمة فى توليد التدفقات النقدية ،التوقف اوالتأخر فى توزيعات الارباح ،عدم القدرة على الدفع للمقرضين فى تواريخ الاستحقاق ،عدم القدرة على الالتزام بالبنود التعاقدية للقروض ، فقدان السوق الرئيسى ، العميل او العملاء الاساسيين ، حقوق الامتياز ، التراخيص و الموردين الاساسيين ، صعوبات فى الايدى العاملة ، عدم الالتزام برأس المال او المتطلبات القانونية مثل متطلبات الملاءة و السيولة بالنسبة للمؤسسات المالية ، توقع صدور احكام قضائية و اتخاذ اجراءات قانونية ضد الشركة ، و التى فى حالة نجاحها ، ستؤدى الى وجود التزامات و من المحتمل عدم قدرة المنشأة على الوفاء بها ، تغيرات متوقعة فى القوانين والتشريعات او السياسة الحكومية و التى لها اثار عكسية على المنشأة

ويمكن القول أن مسئولية مراقب الحسابات تتضمن حكمه المهنى بشأن مدى ملاءمة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية، عن طريق تقييم مدى وجود شك

جوهرى فى قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. ويعتقد الباحث أنه بناء على تلك المسئوليات فان مراقبى الحسابات يعتمدون بشكل أساسي على مدى الاستقرار المالى لتلك الشركات فى تقييم مدى وجود شك جوهرى بشأن استمراريتها. اضف الى ذلك تقييمه لمدى الإفصاح الكافى، من قبل الادارة، فى هذا الشأن .كما يعتقد الباحث أيضا أن إبداء مراقبى الحسابات لرأى يتضمن فقرة عن الاستمرارية يكون نابعا و متمشيا مع وفائه بمتطلبات المعايير المهنية، والذى يمكن تفسيره بجودة المراجعة

2/6- مفهوم و مقاييس جودة المراجعة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة عدة مفاهيم و وجهات نظر مختلفة لمفهوم جودة المراجعة ، فقد إتفق كلا من (Copley & Doucet,1993 ; Deis & Giroux , 1992) على أن جودة المراجعة تتمثل فى إلتزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهنى ، بينما اتفق كل من (Davidson & Neu , 1993 ; Deanglo , 1981) على أن جودة المراجعة هى القدرة على اكتشاف مراقب الحسابات للتحريفات الجوهرية بالقوائم المالية والتقرير عنها . كما إتفق Salehi & (Masoury ,2009) معهم على أن اكتشاف الغش[1] يمثل أحد أهم عناصر جودة المراجعة ، فى حين يرى كل من (Zhang et al , 2007 ; palmarose, 1988) أن جودة المراجعة ترتبط بمستوى التوكيد الذى يقدمه مراقب الحسابات وسلامة رأية بشأن مدى عدالة عرض القوائم المالية .

و هناك وجهات نظر خاصة فى هذا الشأن لم تلق الاتفاق المعقول معها مثل (Willingham , 1985) الذى تناول جودة المراجعة من منظور خطر المراجعة ، بينما يرى (Haron et al., 2007) أن أداء مراقب الحسابات للمراجعة بجودة

[1] الغش Fraud تحريف متعمد من قبل الإدارة أو المسؤلين عن الحوكمة أو العاملين بالشركة أو طرف أخر و ينطوى على استخدام أساليب مختلفة للحصول على منفعة غير قانونية (ISA, 240)

عالية يتوقف على تخفيض فجوة التوقعات(2) من خلال أداء المراجعة بمستوى يتمشى مع توقعات المستخدمين.

و يخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك جدلا واسعا ، أو بالأحرى لا يوجد اتفاق عام بشأن مفهوم واحد لجودة المراجعة . و نتيجة لهذا الجدل الذى أثاره الباحثون حول مفهوم جودة المراجعة فإن الباحث يعتقد أن هناك حد أدنى لمستوى جودة المراجعة و الذى اتفقت عليه معظم الدراسات السابقة كمفهوم للجودة و الذى يتبناه الباحث حيث ؛ تعنى جودة المراجعة كفاءة مراقب الحسابات فى اكتشاف و التقرير عن التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية فى ظل الالتزام الكامل بالمعايير المهنية ذات الصلة من جهة و قواعد وآداب السلوك المهنى من جهة أخرى.

كما يعتقد الباحث أن جودة المراجعة تتوقف على قدرات مراقب الحسابات الفنية والمهنية ، و على كفاءة ممارسة الحكم المهنى بشأن التحريفات الجوهرية واستقلاله ، فى كافة مراحل عملية المراجعة ، بالإضافة إلى التزامه بمعايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهنى .

و من ناحية مقاييس و محددات الجودة بصفة عامة يرى(بهاء الدين ، 2008) أن خصائص منشأة المحاسبة و المراجعة لها تأثير إيجابى ايضا على جودة الأداء المهنى و إختلف كل من (بركات ، 1998 ; Knapp ,1991) مع دراسة (Salehi & Mansoury, 2009) فيما يتعلق بكون حجم منشأة المحاسبة والمراجعة محددا هاما من محددات الجودة ، حيث لم تتوصل دراسة (Salehi & Mansoury, 2009) إلى دليل على أن الحجم يلعب دورا فعالا ، أو محددا أساسيا، لجودة المراجعة ، فى حين يرى أصحاب المصلحة أن خصائص منشآت المحاسبة و

[2] فجوة التوقعات Expectation Gap : مساحة الإختلاف بين توقعات مستخدمى القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات و أصحاب المصلحة بشأن ما يحتاجونه من مراقب الحسابات و بين ما يقدمه لهم فعلا (على ، شحاته، 2006)

المراجعة ، خاصة الحجم، تعد أحد العوامل المؤثرة فى الجودة، وفقا لما توصلت إليه دراسة كل من (بركات ، 1998 ; Knapp ,1991).

بينما يتفق كل من (Baker, 2010 ; Knapp, 1991; Dies & Giroux 1992) على أن طول مدة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل يرتبط بعلاقة عكسية مع جودة المراجعة أما(Krishnan etal. ,2007) فيرى أن طول مدة علاقة مراقب الحسابات بالعميل تزيد من جودة المراجعة . و تتفق دراسة (Warming – Rasmussen & Jensen , 1998) مع دراسة (Carcello et al, 1992) فى أن التخصص فى الصناعة و خصائص الشك المهنى لمراقب الحسابات تمثل محددات لجودة المراجعة ، بينما إختلفت معها فى باقى الأبعاد. و تبرر الدراسة هذا الإختلاف بأن محددات جودة المراجعة التى تتبناها دراسة (Carcello et al, 1992) كانت تعبر عن و جهة نظر الباحثين و خبرتهم الشخصية بينما الأبعاد التى تناولتها دراسة (Warming – Rasmussen & Jensen , 1998) كانت تعبر عن وجهة نظر أصحاب المصلحة أى أن الإختلاف بين الدراستين كان نتيجة للطريقة التى تم بها تحديد أبعاد جودة المراجعة .

وفى سياق آخر فقد ركزت بعض الدراسات على قدرة مراقب الحسابات لإبداء رأي معدل بصفة عامة، و مدى دقته بشأن الاستمرارية بصفة خاصة، كأحد محددات جودة المراجعة . فقد اختبرت دراسة (Myers etal., 2014) دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية باعتباره أحد القرارات الهامة التى يتخذها الممارسون و ما تتطلبه من خبرات وإمكانيات بشأن الأحكام المهنية ذات الصلة. و توصلت إلى أن

هناك انخفاضا جوهريا فى الخطأ من النوع الاول[3] بالنسبة لمراقبى حسابات big 4 بما يعنى أنهم اصبحوا اكثر دقة فى تقاريرهم .

و يشير البعض (Ohman,2013; Ruiz-Baradillo etal., 2011;) إلى أن تقرير مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية بصفة خاصة يمر بمرحلتين و ترتبط المرحلة الثانية **باستقلال** مراقب الحسابات نتيجة التزامه بالمعايير، و بالتالى يمكن القول أن تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية يعد أحد مؤشرات جودة المراجعة باعتباره دالة فى استقلاله . فقد ركزت دراسة (Ohman,2015) على احتمالية اصدار مراقب الحسابات تقرير معدل يتضمن تحذيرا بشأن الاستمرارية و علاقتها بحجم مكتب المراجعة، و الذى تتوافر لديه الموارد المالية و يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال نتيجة عدم التبعية الاقتصادية، والذى يعد كأساس لجودة المراجعة، على عينة من مراقبى الحسابات فى السويد . و توصلت إلى أن هناك دليلا بأن مراقبى حسابات big 4 اكثر ميلا لاصدار تحذير بشأن الاستمرارية . و اختلفت معها دراسة (Ratzinger-Sakel,2013; Read,2015) و التى اختبرت ما اذا كانت الاتعاب من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة يمكنها ان تؤثر على استقلال مراقبى الحسابات من خلال تعديل مراقبى الحسابات لتقرير المراجعة بشأن الاستمرارية ،كمؤشر على الجودة ،على عينة من مراقبى الحسابات فى المانيا. و توصلت إلى أن مراقبى الحسابات يصبحون أقل استقلالا عندما يحصلون على اتعاب مرتفعة من الخدمات بخلاف المراجعة، و أن مراقبى حسابات big 4 كانوا أقل احتمالا لاصدار تقارير تتضمن فقرة بشأن الاستمرارية، مقارنة بمراقبى حسابات non

[3] الخطأ من النوع الأول :عندما يصدر مراقب الحسابات تقرير مراجعة يتضمن فقرة عن الاستمرارية لشركات لم تعلن افلاسها و الخطأ من النوع الثانى : عندما يصدر مراقب الحسابات تقرير غير معدل بشأن الاستمرارية لشركات أعلنت افلاسها لاحقا

big 4 للشركات التى تعانى من ضغوط مالية. و قد فسرت الدراسة ذلك بضعف البيئة القانونية و التشريعية و انخفاض خطر التقاضى. **إلا أن الباحث يرى أن جودة المراجعة ترتبط بالالتزام بالمعايير بغض النظر عن طبيعة خصائص بيئة الممارسة المهنية** .فى حين توصلت دراسة (Read,2015) أن احتفاظ الشركات التى تعانى من الضغوط المالية بمراقبى الحسابات كان نتيجة لأنها اقل احتمالا لاصدار تقارير بشأن الاستمرارية، و الأكثر حصولا على الأتعاب من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، بما يفسر جوهرية استقلال مراقب الحسابات كمؤشر لجودة المراجعة، فيما يتعلق بإبداء الرأى خاصة فى الشركات التى تعانى من الضغوط المالية، و الأكثر احتمالا فى حصولها على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية .

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك عدة **عوامل و محددات ومقاييس لجودة المراجعة** يمكن تقسيمها إلى محددات خاصة بمنشأة المحاسبة و المراجعة ؛ و تشمل خبرات و مهارات فريق المراجعة ، حجم منشأة المحاسبة و المراجعة ، سمعة مراقب الحسابات، مدة الإرتباط بين مراقب الحسابات و العميل ، الخبرة بصناعة العميل والتخصص فى الصناعة ، الأتعاب و الإستقلال و النواحى الأخلاقية و السلوكية ، و**تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن القوائم المالية بصفة عامة و بشأن الاستمرارية بصفة خاصة** ، مع ملاحظة إمكانية إختلاف أصحاب المصلحة بشأن مدى إدراكهم للأهميه النسبية لهذه العوامل، كمحددات لجودة المراجعة .

3/6- تحليل العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و جودة المراجعة و اشتقاق فرض البحث

هناك العديد من مفاهيم الاستقرار المالى، سواء على مستوى الاقتصاد الكلى او الجزئى (مستوى الشركات). كما أن هناك العديد من مقاييس و مؤشرات الاستقرار

المالى. وفيما يتعلق بمفهوم الاستقرار المالى يعرفه البنك الدولى بأنه قدرة النظام المالى على الانكماش و كذلك مرونته للاستجابة للضغوط المالية و غياب المؤشرات على نطاق النظام المالى التى توحى بالفشل أو الاخفاق المالى و التى يترتب عليها ظهور الازمات المالية ، بينما تناولت دراسة (Alawode & Alsadek,2008) مفهوم الاستقرار المالى فى ظل مدرستين فكريتين، و فى اطار برامج تقييم القطاع المالى لنقاط القوة و نقاط الضعف، الذى يتضمن عدة جوانب للقطاع المالى تشمل؛ الاطار القانونى و الاشراف المالى و المحاسبة و المراجعة و التقارير المالية، و من ثم توجد عدة مفاهيم و لا يوجد مفهوم واحد يلقى القبول العام .

و قد ركزت المدرسة الفكرية الأولى على مفهوم التعثر المالى باعتباره مقياسا عكسيا للاستقرار المالى(Fergson,2003) و بالتالى فان عدم الاستقرار المالى instability يتسم بثلاث معايير وهى ؛ تفاوت أسعار الأصول المالية بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، عدم توافر الموارد المالية ، و الذى يترتب عليه بالضرورة انحراف فى النفقات عن الايرادات، بينما ركزت المدرسة الفكرية الثانية على مفهوم الاستقرار المالى ذاته، و يتفق مع مفهوم البنك الدولى (Foot,2003) فان الاستقرار المالى يتواجد عندما يكون هناك استقرار فى التدفقات المالية واستقرار، و الحفاظ على، مستويات التوظيف عند معدلاتها الطبيعية، و عدم وجود ،أو القدرة على، التخلص من التحركات غير الطبيعية فى أسعار الأصول المالية الحقيقية، بما يحقق قدرة النظام المالى على التخصيص الأمثل للموارد و تقييم المخاطر و ادارتها .و بالتالى يصبح النظام المالى قادرا على استيعاب و امتصاص الصدمات، من خلال استخدام الآليات التصحيحية الذاتية و الحماية من الأحداث العكسية .

و فيما يتعلق بمقاييس الاستقرار المالى فيشير البنك الدولى الى أن الاستقرار المالى يعد اساسا للنمو، و من ثم فانه فى حالة عدم الاستقرار المالى تمتنع البنوك عن تمويل المشروعات الناجحة، نتيجة تفاوت قيم الاصول المالية و الحقيقية و تكون المدفوعات فى غير مواعيدها . كما انه يشير إلى أكثر مقاييس الاستقرار المالى انتشارا على مستوى المؤسسات الفردية firm-level و هو قيمة Z-score و التى تقارن بين عائدات الاستثمار و المخاطر، سواء مخاطر تقلبات العائد، أو مخاطر السيولة، التى تعد مؤشرا عن التعثر المالى و أحد المقاييس الهامة محاسبيا، وفى مجال المراجعة خصوصا . كما يمكن دمج مقاييس الاستقرار المالى على مستوى الشركات و على مستوى النظام المالى ككل فيما يعرف بمقاييس الاستقرار النظامية Systematic .

وفى نفس السياق تناولت دراسة (Cameron etal., 2005; Hudaib & Cooke, 2005; Zeli,2014 ;Hill etal., 2011) مقاييس و مؤشرات الاستقرار المالى و توصلت دراسة (Hill etal,2011) إلى أن الشركات التى تتعرض لضغوط مالية وعدم الاستقرار المالى ،والذى يؤدى ربما الى افلاسها ، تتسم بمجموعة من الخصائص المالية كمؤشرات، و مقاييس، على التعثر المالى منها بأنها أقل سيولة و أقل ربحية و أعلى نسب مديونية ، فى حين توصلت دراسة (Cameron etal.,2005) الى أكثر المؤشرات، و المقاييس، المستخدمة فى تحديد الاستقرار المالى و التنبؤ بالافلاس، تتضمن مجموعة من النسب المالية التى تعتمد على الأساس النقدى و أساس الاستحقاق كمقياس متوازن، حيث الاعتماد على الأساس النقدى فقط ،خاصة فى حالات النمو و التى تستنفذ العديد من الموارد المالية، و تزيد فيها نسب المديونية ،خاصة نسبة المديونية الى حقوق الملكية، ربما يؤدى الى التشخيص الخاطئ بفشل الشركات.

واهتمت دراسة (Zeli,2014) باتجاه مؤشرات الاستقرار المالى و التعثر المالى للشركات الإيطالية. وتوصلت إلى أن النسب المالية يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات تحذيرية مبكرة للتعثر المالى، استنادا الى التحليل العاملى الديناميكى، و أن هناك أربعة جوانب أساسية لها تأثير اقتصادى جوهرى فى التاثير على الضغوط المالية، و تشمل؛ مؤشرات الرفع المالى، باعتبارها مؤشرا جوهريا يقيس كلا من التمويل الداخلى و الخارجى ، و التى تكون أعلى ربجية ربما من الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، إلا أنه مؤشر على الضغوط المالية ومقياس السيولة بطبيعتها تعكس قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية، و الشركات التى تتسم بأقل سيولة تكون أكثر عرضة لمخاطر عدم الاستقرار المالى، و مقاييس الأداء، متمثلة فى مقاييس الربحية، و تشير لمدى قدرة الشركة على إدارة مواردها و أصولها المالية و كذلك مقاييس الكفاءة .

و يخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك العديد من النماذج و النسب و المقاييس و المؤشرات التى تدل على الاستقرار المالى، أو على التعثر المالى كمقياس عكسى للاستقرار المالى، و تتمركز فى مجملها فى نموذج Z-score و الاعتماد على النسب المالية كمقاييس أساسية للتحذير المبكر بشأن التعثر المالى والذى يستوجب يقظة مراقب الحسابات، عند تكوينه لرأيه خاصة، فيما يصدره من احكام مهنية تتعلق بالاستمرارية و الذى ربما يتطلب تعديل رأيه الذى يبديه بشأن القوائم المالية التزاما بمعايير المراجعة و حماية مراقب الحسابات من الوقوع فى الاخطاء، سواء النوع الاول أو النوع الثانى و الذى ينعكس على جودة قراراته و أحكامه المهنية باعتباره جز لا يتجزأ عن جودة المراجعة ككل .

و فيما يتعلق بالدراسات التى تناولت علاقة الاستقرار المالى و راى مراقب الحسابات و كذلك خصائص كل من الشركات محل المراجعة وخصائص مكتب المراجعة فقد تناولت الدراسات السابقة علاقة المتغيرات والمؤشرات المالية و قدرتها على التنبؤ بتقرير مراقب الحسابات و رأيه بشأن القوائم المالية. وتوصل البعض(Dopuch etal., 1987; Zurigat,2014; Mo,etal.,2015;) إلى أن هناك علاقة بين التغير فى نسب المديونية و الخسائر التشغيلية، باعتبارها مؤشرات على التعثر المالى و إصدار مراقب الحسابات لتقارير مراجعة ذات رأى معدل بصفة عامة ،كما أن غالبية التقارير المعدلة احتوت على فقرة لفت انتباه بمعدل أعلى بشأن الاستمرارية ، لأن الشركات التى حصلت على تقرير بشأن الاستمرارية كانت أكثر عرضة للافلاس وتزداد فيها نسب الرفع المالى و الخسائر فى السنوات السابقة.

ويتفق البعض (Laitinen, 1998; Hudaib&Cooke,2005; Ozcan,2016; Lynda,2016;Habib,2013; Zagerson & Ohman,2015) مع ما سبق بأن تقرير مراقب الحسابات يرتبط بالحالة الاقتصادية و الوضع المالى و خصائص الشركة، و ذلك من خلال اختبار نموذج يشمل متغيرات مالية و غير مالية لتحديد العوامل التى تؤثر على رأى مراقب الحسابات خاصة المعدل ، و توصلت الى أن الشركات التى تتمتع بنسب سيولة عالية و ربحية مرتفعة و كفاءة تشغيلية و معدلات نمو أعلى تزداد فيها تقارير المراجعة غير المعدلة ، بينما أشارت دراسة (Irland,2003) الى أن المحددات و العوامل المؤثرة فى الرأى المعدل تختلف باختلاف نوع الرأى فالشركات كبيرة الحجم و يراجعها أحد مراقبى حسابات big 4 وتتمتع بدرجة عالية من السيولة أقل احتمالا فى الحصول على تقارير بشأن الاستمرارية و تتفق معها دراسة (Bariana,2011;Arezina etal., 2015; Jackson etal., 2008; Geiger,etal.,2014) فيما يتعلق بالعلاقة السلبية بين

تقرير مراقب الحسابات المعدل و نسب السيولة و زيادة نسب المديونية و انخفاض معدلات تغطية الفوائد حيث زادت نسبة التقارير المعدلة و الامتناع بشكل جوهرى للشركات التى تعانى من التعثر المالى . مما يؤكد على أن الشركات التى تعانى من مخاطر مالية أعلى و تزيد احتمالات افلاسها ترتبط ايجابا مع ميل مراقبى الحسابات الى إصدار تقارير مراجعة معدلة بشأن الاستمرارية .

وهناك دراسات أخرى أظهرت نتائج مختلفة، من حيث علاقة الاستقرار المالى برأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. فقد استخدمت دراسة (Achyarsyah,2016) نموذج الانحدار لاختبار اثر التعثر المالى مقاسا بنموذج Z–score ل (Altman,1968) على رأى مراقب الحسابات بشأن اصدار تقرير بشأن الاستمرارية، على عينة من الشركات التى تعانى من الضغوط المالية فى اندونيسيا. وتفسر متغيرات النموذج المستخدم أن التعثر المالى يؤثر على تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية بنسبة 47.5% أى أقل من النصف مما يدل على أن تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية لا يرجع تفسيره الى تاثير التعثر المالى فقط، و إنما لعوامل أخرى قد ترتبط بخطر التقاضى و البيئة القانونية و التشريعية، و من ثم لا يمكن القول بأن تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية يتوقف على الوضع المالى للشركة.

و اكدت عدة دراسات (Kikos & Spathis2007;Wisanta,2011;Puspit & Sherlita,2012) على ما سبق، فقد استندت دراسة (Kikos & Spathis2007) إلى اسلوب التنقيب عن البيانات للتنبؤ بتقرير مراقب الحسابات على عينة من الشركات فى انجلترا و ايرلندا. و توصلت الى أن متغيرات السيولة تم رفضها فى

جميع النماذج المستخدمة ، أى أن السيولة لا ترتبط بتعديل مراقب الحسابات لرأيه. و تضيف اليها دراسة (Puspit & Sherlita,2012) المتغيرات التى تتعلق بالمديونية و الربحية، بأن ليس لهما تأثير جوهرى على رأى مراقب الحسابات.

كما توصلت دراسة (Lu, etal.,2016) الى أن الشركات التى تعانى من الضغوط المالية و تلك التى لا تعانى من مثل هذه الضغوط حصلت على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية على حد سواء، و من ثم تدعم تلك الدراسة الجدل القائم بشأن مدى تأثير الاستقرار المالى على إبداء مراقب الحسابات لرأى معدل، خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية

و فى سياق اخر فقد ركزت دراسة (Bhaskar,etal., 2016) على رد فعل مراقب الحسابات فى حالة وجود عوامل تساهم فى زيادة التعثر المالى و تزيد من خطر الأعمال، و ما اذا كان عدم وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية يوفر لمراقب الحسابات محتوى معلوماتي إضافي يتطلب منه الحذر عند تكوينه لرأيه بما يتمشى مع معايير المراجعة، و يحقق الجودة لعينة من الشركات التى تعانى من التعثر المالى ،و أخرى مستقرة ماليا وتوصلت الى أن كلا نوعى الشركات حصل على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية. وعند التحكم فى عنصر الجوانب المالية حصلت الشركات المستقرة على تقارير استمرارية أعلى، وهذا عكس المتوقع بأن الشركات المستقرة تحصل على تقارير استمرارية أقل ويدل على أن الاستقرار المالى لا يرتبط باصدار مثل هذه التقارير، لأنه من المفترض أن المخالفات التعاقدية تزيد من خطر الأعمال وتدعم الصعوبات المالية، خاصة فى تلك التى تعانى من الصعوبات المالية، و ربما يفسر ذلك أن مراقبى الحسابات أكثر حساسية للأمور غير المتوقعة. و تتفق فى ذلك مع

دراسة (Chen & Church,1996) بأن عدم الالتزام بعقود المديونية لا يعد مؤشرا على الإفلاس، إلا أنه يرتبط بإصدار تقارير الاستمرارية

و بالتالى فهناك جدل قائم بشأن تاثير الاستقرار المالى على تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية، و يحتاج الى المزيد من الاختبار . إلا أن الباحث يرى أن هناك إرشادات و مؤشرات مالية و غير مالية أوضحتها الاصدارات المهنية، يمكن الاستناد اليها فى تقييم مراقبى الحسابات لمدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، و بالتالى فإن وجود تلك المؤشرات ،خاصة المالية، ربما يكون له تأثير على رأى مراقب الحسابات، و ربما يتطلب التزامه بتلك الإصدارات المهنية إبداء رأى معدل بشأن الاستمرارية، و الذى يعد مؤشرا على جودة المراجعة .

ومن ثم يمكن القول أن تقرير مراقب الحسابات المعدل مؤشر على التزام مراقبى الحسابات بمعايير المراجعة، و من ثم فهو دليل على جودة المراجعة، و ذلك وفقا للمراحل التى يمر بها إبداء مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية، حيث تمثل المرحلة الأولى قدرة و إمكانيات و درجة تأهيل مراقب الحسابات لاستنتاج مدى قدرة الشركة على الاستمرار، بينما المرحلة الثانية تتطلب اعداد التقرير وفقا لمعايير المراجعة. و لكن اعداد مراقب الحسابات للتقرير يتوقف على المقايضة trade off بين احتفاظ مراقب الحسابات بعميله و ما يحصل عليه من أتعاب سواء أتعاب المراجعة أو الأتعاب من الخدمات الاخرى، بخلاف المراجعة، و الذى تناولته العديد من الدراسات، باعتباره تبعية و اعتمادية اقتصادية تؤثر على استقلاله، و من شأنها التاثير على رأيه خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية فى مقابل حفاظ مراقب الحسابات

على سمعته و جودة آدائه المهنى و وفائه بمسئولياته ومتطلبات المعايير و وجود متغيرات اخرى قد ترتبط ببيئة الممارسة المهنية .

و فى هذا السياق توصلت دراسة (Chan Li,2009;Read,2015) الى أن مراقبى الحسابات كانوا أكثر ميلا لاصدار تقارير مراجعة معدلة بشأن الاستمرارية على الرغم من زيادة الاتعاب الاجمالية التى يحصلون عليها، سواء من المراجعة او الخدمات الاخرى بخلاف المراجعة، خاصة بعد صدور قانون SOX مما يدعم أن التبعية الاقتصادية ليس لها تأثير، و إنما أن إعداد مراقب الحسابات لتقريره يتوقف على مدى التزامه بالمعايير المهنية بما يدعم استقلاله و جودة مراجعته.

و اعادت دراسة (Kaoo,2014) ما بدأته الدراسة السابقة فيما يتعلق باصدار قانون SOX على تحفظ مراقبى الحسابات فى ظل مستويات مختلفة من الأتعاب كمؤشر على الاستقلال. و اتفقت فى نتائجها مع دراسة (Fargher & Jing, 2008) على أن تأثير صدور قانون SOX لا يدوم طويلا، و بالتالى فإن تأثير البيئة القانونية تأثير مؤقت و يؤكد على أن التبعية الاقتصادية ذات السيطرة على إعداد مراقبى الحسابات لتقارير ذات رأى معدل، خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية، مما يدعم فكرة أن الاستقرار المالى للشركات ليس المحدد الوحيد لجودة المراجعة .

و اكدت دراسة (Ruiz-Borbadillo,etal., 2011) على أن قرار حصول الشركات، التى تعانى من عدم الاستقرار المالى، على تقرير بشأن الاستمرارية يتوقف على ثلاثة عوامل وهى ؛ مستوى التعثر و الضغوط المالية التى تتعرض لها الشركة محل المراجعة و درجة التأهيل العلمى التى تتوقف على مدة الارتباط مع العميل و التخصص الصناعى و مدى الحصول على الخبرات و المعرفة بالعميل و بيئة أعماله و مخاطرها والاستقلال يتوقف على الوزن النسبى و أهمية العميل مقاسة

بتكاليف فقدان العميل، فى حالة إعداد تقرير معدل بشأن الاستمرارية، و توصلت الى أن طول مدة الارتباط ربما تؤثر على استقلالية مراقبى الحسابات و العناية المهنية. و تختلف فى ذلك مع البعض (Jackson etal.,2008; Carcello etal.,2003) الذين يرون أن طول مدة الارتباط تزيد من جودة المراجعة، نتيجة ميل مراقبى الحسابات إلى إصدار تقارير بشأن الاستمرارية أعلى ، بينما التخصص الصناعى يجعل مراقب الحسابات لديه من القدرة و الخبرة التى تمكنه من اكتشاف الأسباب الحقيقية للتعثر المالى و خطر الاعمال التى تهدد بقاء و استمرار الشركات و تقييم أعلى لمدى دقة استراتيجيات و خطط الادارة للتخلص من الصعوبات المالية نتيجة خبرته و معرفته بافضل الممارسات و تتفق فى ذلك مع دراسة (Bruynseel etal., 2011) . كما توصلت أيضا الى أن الشركات الأكبر حجما تدفع أتعابا أعلى وتمثل وزن نسبى أعلى فى محفظة عملاء مراقب الحسابات، بما يزيد من تكاليف فقدان العميل، والذى يعد حافزا على التقرير النظيف، مما يؤكد على أن الاستقرار المالى لا يعمل بمفرده كمؤشر على جودة المراجعة، وإنما مرتبط باستقلال مراقب الحسابات والتزامه بمعايير المراجعة.

وتتفق فى ذلك مع دراسة (Baly & Geirger,2013) التى اختبرت العلاقة بين تدهور الاستقلالية، كمؤشر على جودة المراجعة، خاصة فيما يتعلق باصدار تقارير معدلة بشأن الاستمرارية للشركات التى تعانى من الضغوط المالية، و ذلك استنادا إلى العلاقة بين الرأى المعدل و أتعاب المراجعة و الأتعاب من الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة فى الفترة الحالية و المتوقعة فى المستقبل. واشارت نتائجها الى أن مراقب الحسابات يصدر تقارير معدلة بشأن الاستمرارية أقل للشركات التى تعانى من

التعثر المالى و متوقع أن تدفع أتعابا أعلى فى المستقبل، بغض النظر عن مصدرها كأتعاب مراجعة أو خدمات أخرى بخلاف المراجعة.

و **يرى الباحث أن التبعية الاقتصادية و جوهرية الاستقلال و الالتزام بمعايير المراجعة تعد شرطا كافيا للجودة فى حين التعثر المالى يعد شرطا ضروريا و لكنه غير كافى، و مشروط بالتزام مراقبى الحسابات بالمعايير المهنية.**

و فى سياق آخر فقد تناولت بعض الدراسات (Gieger & Rama, 2006 ; Lennox & Pittman, 2010 ; Francis et al, 2010) خصائص كلا من مكتب المراجعة و خصائص الشركات محل المراجعة، متمثلة فى الحجم، و مدى تأثيره على تعديل مراقب الحسابات لرأيه. و ذلك فى ظل افتراض أن حجم مكتب المراجعة، بما يتوفر لديه من المعرفة و الخبرات و التخصص و التأهيل المهنى العلمى و العملى لمراقبى الحسابات الذين ينتمون اليه ، يكون لديهم القدرة على تحديد حالات عدم التأكد التى تشير الى الشك الجوهرى بشأن الاستمرارية بالاضافة الى ما يتوفر لديه من موارد ماليه تساعد فى رفع كفاءة و مهارة مراقبى الحسابات لديه، من خلال التدريب و التعليم المستمر، بالاضافة الى الإنفاق على التكنولوجيا التى تمكنه من التقييم السليم لقدرة الشركات المتعثرة على الاستمرار. كما أن تلك الموارد المالية تجعل مراقبى الحسابات أكثر استقلالا من الاعتمادية الاقتصادية بما يفسر الالتزام بالمعايير و يحقق جودة المراجعة . بينما حجم الشركة محل المراجعة بما يتوفر لديها من موارد مالية تجعلها قادرة على مقاومة الضغوط المالية.

و فى ظل هذه الافتراضات فقد قامت دراسة (Mo, etal.,2015) بتحليل عينة من الشركات الصينية التى تعانى من الضغوط المالية. وتوصلت الى أن مراقبى حسابات التابعين لمكاتب المراجعة كبيرة الحجم كانوا اكثر ميلا لاصدار تقارير مراجعة

تتضمن فقرة عن الاستمرارية، مقارنة بمراقبى الحسابات المحليين، بما يعد مؤشرا على أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها الحافز على الحفاظ على سمعتها. كما أن الشركات التى حصلت على تقارير بشأن الاستمرارية أعلى كانت تتسم بصغر الحجم و زيادة الرفع المالى.

و تتفق الدراسة السابقة مع دراسة (Zagerson & Ohman,2015) بأن مراقبى حسابات big 4 اكثر ميلا لاصدار تحذيرات مبكرة بشأن الاستمرارية، بينما تختلف معها دراسة (Myers etal.,2014) التى اختبرت العوامل التى يمكن أن تؤثر على سلوك مراقبى الحسابات، فيما يتعلق بإصدار تقارير بشأن الاستمرارية بعد صدور قانون SOX . و توصلت الى أن مراقبى حسابات non big 4 أصبحوا أكثر تحفظا و ميلا لإصدار تقارير معدلة بشأن الاستمرارية، إلا أنه من حيث الدقة فقد زادت دقة مراقبى حسابات big 4 نتيجة الانخفاض الجوهرى فى الخطأ من النوع الاول، بينما لم يتأثر الخطأ من النوع الثانى، فى حين زاد خطأ مراقبى حسابات non big 4 من النوع الاول نتيجة الحرص و تجنب الوقوع فى الخطأ من النوع الثانى.

و توصلت دراسة (Geiger,etal.,2014; Hudaib&Cooke,2005) الى أنه لا توجد فروق جوهرية بين مراقبى حسابات big 4 و مراقبى حسابات non big 4 بشأن إصدار تقارير مراجعة معدلة بشأن الاستمرارية ، والتى زادت فى أعقاب الازمة العالمية، أى أن متغير حجم مكتب المراجعة لا يؤثر فى قرار إبداء الرأى، و أن كلاهما يتأثر و يستجيب بنفس الطريقة لمتغيرات بيئة الممارسة. فى حين اختبرت دراسة (Raman et al, 2010) ما إذا كان حجم منشأة المحاسبة و المراجعة يؤثر على جودة المراجعة التى يقدمها Big 4 مقارنة بمراقبى الحسابات فى التصنيف

الثانى، من حيث الحجم Second Tier ، بناء على قدرة مراقب الحسابات على إصدار تقارير برأى معدل عن الإستمرارية. و توصلت إلى أنه يوجد دليل ضعيف (غير جوهرى) على أن Big 4 لديها قدرة أعلى من Second Tier فى إصدار تقارير برأى معدل عن الإستمرارية، لذا يمكن القول أنه لا يوجد اختلاف فى جودة المراجعة الفعلية بين Big 4 و Second Tier بينما يظهر هناك إختلاف جوهرى فى جودة المراجعة، التى يدركها المستثمرون .

و توصلت دراسة (Ratzinger-Sakel,2013; Wortheim & Fowler,2005) الى نتيجة عكسية بشأن مراقبى حسابات big 4 أنهم أقل ميلا لإصدار تقارير عن الاستمرارية مقارنة بمراقبى حسابات non big 4 خاصة بالنسبة للتكليفات التى تتسم بمستوى عال من الاتعاب للخدمات بخلاف المراجعة للشركات التى تعانى من الضغوط المالية فى ألمانيا،و ذلك عكس المتوقع، أى أن تأثير الجانب الاقتصادى أعلى من خطر التقاضى و فقدان السمعة. و تظهر تلك النتيجة عادة فى البيئة القانونية الضعيفة. بينما تبرر دراسة (Berglund etal., 2016) تلك النتائج العكسية بشأن حجم مكتب المراجعة و الميل لإصدار تقارير معدلة بشأن الاستمرارية للشركات التى تعانى من التعثر المالى إلى عدم التحكم فى متغيرات التعثر المالى بشكل كافى و ملائم، و أنه فى حالة ثبات الموقف المالى فان الحجم يؤثر ايجابا على اصدار تقرير معدلة بشأن الاستمرارية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه مازال الجدل قائما بين الباحثين حول مدى تأثير حجم مكتب المراجعة على جودة المراجعة، مقاسة بالتزامه بالمعايير خاصة بشأن تعديل رأيه بشأن الاستمرارية ، لذا فان العلاقة بين حجم مكتب المراجعة والجودة تحتاج إلى المزيد من الدراسة. كما يخلص الباحث أيضا إلى أن الدراسات التى

توصلت إلى عدم وجود إختلاف فى الجودة بين منشآت المحاسبة و المراجعة كبيرة و متوسطة وصغيرة الحجم قد يرجع إلى عدة أسباب ، منها طبيعة بيئة الممارسة المهنية، خاصة فيما يتعلق بالبيئة التشريعية و القانونية والرقابية حيث يدرك مراقبو الحسابات إنخفاض خطر الملاحقة القانونية فى هذه البلدان(4)، بالإضافة إلى أن بيئة الممارسة المهنية فى الدراسات التى لم تجد اختلافا فى جودة المراجعة بين الأحجام المختلفة لمنشآت المحاسبة و المراجعة إتسمت أيضا بإنخفاض تكاليف الوكالة(5)، لأن معظم هذه الشركات عائلية و ينخفض فيها عدم تماثل المعلومات(6)، كما قد يرجع السبب إلى إختلاف خصائص العميل نفسه.

أضف إلى ما سبق أن عدم الاختلاف بين Second tier و big N(7) وإنخفاض الفجوة بينهما قد يرجع إلى أن مراقبى الحسابات فى Second tier كانوا يعملون فى ال big N و حصلوا على نفس الخبرات و التدريب ، بالإضافة إلى أن هناك الكثير من المؤسسين فى منشأة أرثر اند رسون إنتقلوا إلى Second tier ، بالإضافة إلى النمو المتزايد فى محفظة عملاء Second tier فى الأونة الأخيرة ، و التى يوجد

[4] مثل غالبية دول جنوب شرق آسيا ، و من أمثلتها الصين و إندونيسيا وكوريا

[5] التكاليف التى ترتبط بتضارب المصالح و الأهداف بين الوكيل و الأصيل و عدم تماثل المعلومات، و التى تؤدى إلى المخاطر الناتجة عن استغلال الوكيل موارد الشركة لتحقيق أهدافه ، و كذلك التكاليف الناتجة عن الأساليب المستخدمة لتخفيض و الحد من، المشاكل المرتبطة بإستخدام الوكيل

[6] Information Asymmetry

[7] منشأت المحاسبة و المراجعة كبيرة الحجم، و التى لها تصنيف عالمى، و تتضمن منشأت المحاسبة و المراجعة الأربعة الكبرى ، و تشمل Deloitte, Ernst & Young (E&Y), KPMG,PricewaterhouseCoopers PwC,

لديها الحافز لزيادة قدرتها على إجتذاب الكفاءات و الخبرات و تدريب مراقبى الحسابات لديها لتتلاءم مع ظروف عملائها الجدد .

و على الرغم من هذه الأسباب ، التى ترى أنه لا توجد إختلافات فى جودة المراجعة بين منشآت المحاسبة و المراجعة مختلفة الحجم ، إلا أن الباحث يعتقد أنه ما زال هناك إختلافات فى جودة المراجعة و التى يعتقد أنها جوهرية بين منشآت المحاسبة و المراجعة الكبيرة و المتوسطة والصغيرة الحجم ، و يرجع ذلك الى أن منشآت المحاسبة و المراجعة كبيرة الحجم لديها الموارد الكافية التى تمكنها من توفير المهارات والخبرات الفنية والمهنية و المعرفة بالمحاسبة و المراجعة و المعاييرالمهنية و الأخلاقية و السلوكية و التدريب و الاستثمار فى نظم رقابة الجودة والتكنولوجى بشكل أكبر من منشآت المحاسبة و المراجعة الأصغر حجما.

كما يعتقد الباحث أن القدرات الفنية والمهنية و الإمكانيات التى تتوافر لدى منشآت المحاسبة و المراجعة كبيرة الحجم تمكنها من إكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم الماليه لدى عملائها بشكل أكبر من منشآت المحاسبة و المراجعة الأصغر حجما و تقييم افضل لاستراتجيات الادارة لمواجهة التعثر المالى، بالإضافة إلى أن كبر عدد عملائها يدعم من إستقلالها ، و بالتالى يمكنها من إعداد تقارير المراجعة بصورة أدق من منشآت المحاسبة و المراجعة الأصغر حجما ، نتيجة لقدرة الأولى على مقاومة ضغوط الإدارة ، بالإضافة الى أن إدراك الإدارة لقدرة هذه المنشآت على إكتشاف الغش قد يزيد من جودة التقارير المالية التى تعدها.

وفيما يتعلق بحجم الشركة محل المراجعة فقد اتفق البعض (Jackson etal.,2008; Baly & Geirger,2013; Geiger,etal.,2014) على أن الشركات الأكبر حجما أكثر قدرة على ، وذات فرص أعلى فى، التخلص من الصعوبات المالية التى

تواجهها، و من ثم تكون أقل ميلا للحصول على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية. بينما تشير دراسة (Carey & Simnett,2006; Basioudis etal.,2008; Hudaib&Cooke,2005; Zagerson & Ohman,2015) إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين حجم العميل و التنبؤ بميل مراقب الحسابات لإصدار تقرير معدل بشأن الاستمرارية. فى حين أن دراسة (Hunt & Lulsyed,2007) أشارت إلى أن مراقبى حسابات non big 4 لا يقلون، إن لم يكونوا أكثر احتمالا، لاصدار تقارير معدلة بشأن الاستمرارية بالنسبة للشركات كبيرة الحجم، و يفسر أيضا استقلال مراقبى حسابات non big 4 نتيجة عدم الاعتمادية الاقتصادية و هو عكس المتوقع.

وعلى الرغم من الجدل القائم بشأن تأثير حجم الشركة محل المراجعة على تقرير مراقب الحسابات بصفة عامة، و بشأن الاستمرارية بصفة خاصة، إلا أن الباحث يعتقد أن الشركات كبيرة الحجم ربما تتوفر لديها الملاءة المالية فضلا عن المرونة التى تسمح لها باستيعاب الازمات المالية، مقارنة بالشركات الاصغر حجما و من ثم يمكن القول أن الشركات الأكبر حجما تكون أقل احتمالا فى الحصول على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية.

فيما يتعلق بالوضع فى بيئة الممارسة المهنية المصرية فقد تناولت دراسة (الاجهورى،2010) المحتوى المعلوماتى لتقرير مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية و مدى تأثيره على سلوك متخذى القرار بمنح الائتمان فى البنوك التجارية و ذلك استنادا لاعتبارات الثقة التى يضفيها هذا الرأى للمعلومات فى القوائم المالية و مدى امكانية استمرار المشروع و توصلت الى أن مراجعة القوائم المالية تحقق قيمة مضافة للمعلومات التى تحتويها القوائم المالية حيث يزيد اعتماد مأنحى الائتمان على

تلك المعلومات عند اتخاذهم لهذا القرار و من ثم فهناك إدراك تام للأهمية النسبية لدور المراجعة و المحتوى المعلوماتى لتقرير المراجعة عند اتخاذ قرار منح الائتمان خاصة عند تقييم خطر الائتمان، وأن رأى مراقب الحسابات له تأثير جوهرى خاصة فيما يتعلق بالرأى المعدل بصفة عامة و الاستمرارية بصفة خاصة و التى تختلف عن حالة الرأى النظيف بما يؤكد على أن التقرير المعدل بشأن الاستمرارية يعد أحد أدوات الانذار المبكر للتعثر المالى. كما أن التقرير المعدل يكتسب ثقة مانحى الائتمان بشكل أكبر فهو مؤشر على الالتزام بالمعايير. وبالتالى يمكن القول انه مؤشر على جودة المراجعة .

وتناولت دراسة (زعطوط،2012) تحديد آليات دعم كفاءة مراقبى الحسابات فى تقييم مدى ملاءمة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية وتوصلت الى الاحكام المهنية للمشاركين فى عينة الدراسة لم تتسم بارتفاع فى مدى سلامة تلك الاحكام المهنية إلا فى حالة زيادة إدراكهم لمستوى متطلبات المعايير و بالتالى فهناك علاقة ارتباط طردية بين مستوى ادراك المشاركين لمتطلبات المعايير و مدى سلامة الاحكام المهنية بما يؤكد أن جودة المراجعة مشروط بالالتزام بالمعايير

وفى سياق اخر تناولت دراسة(نمرة،2004) مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم افتراض الاستمرارية و توصلت الى أن افتراض الاستمرارية يظل مرهونا على شرط عدم وجود ادلة تشير الى عدم الاستمرار وبالتالى فهو يخضع لتقدير مراقب الحسابات وبالتالى يجب أن يتضمن برنامج المراجعة اجراءات للتأكد من سلامة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية . كما لم تهتم المعايير الاهتمام بتقديم نماذج و أدوات محددة يستعين بها مراقب الحسابات للتأكد من سلامة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية، و إنما اكتفت ببعض الارشادات و المؤشرات للظروف التى تشير الى

عدم التاكد بشأن الاستمرارية، إلا أن الدراسة لم تختبر هذه الظروف التى أوضحتها المعايير، وإنما اقتصرت على تحديد مسئوليات مراقبى الحسابات بشأن الاستمرارية ولم تختبر ما اذا كانت الظروف المالية يمكنها أن تؤثر على رأى مراقبى الحسابات بشأن الاستمرارية، و من ثم فهناك فجوة فى الفكر المحاسبى بشأن تلك العلاقة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر

وفى ضوء الجدل القائم، بشأن ما اذا كان الاستقرار المالى للشركات يؤثر على اعداد مراقب الحسابات لتقرير المراجعة بصفة عامة، وابدائه لرأيه الذى يتضمن فقرة لفت انتباه بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار، بصفة خاصة، و فى ظل العوامل الأخرى التى تؤثر على الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن مدى سلامة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية، التى تشير الى استقلاليته، بما ينعكس على جودة المراجعة، و بصفة خاصة ما يتعلق بالاعتمادية الاقتصادية التى يعكسها حجم مكتب المراجعة و مدى قدرة الشركات على مقاومة الضغوط المالية، و التى يعكسها حجم الشركة محل المراجعة فيمكن صياغة فرض البحث التالى :

"يرتبط الاستقرار المالى للشركات بجودة المراجعة مقاسة بسلامة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية"

ونظرا لأن هذه العلاقة يمكن أن تتاثر بكل من حجم المكتب و حجم الشركة (عميل المراجعة)فإن هذين المتغيرين الرقابيين من المتوقع أن يؤثرا على هذه العلاقة و من ثم يطرح الباحث السؤال التالى :**هل تختلف العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و جودة المراجعة وفقا لسلامة الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بإختلاف حجم مكتب المراجعة و حجم منشأة عميل المراجعة؟**

4/6- منهجية البحث

تهدف منهجية الدراسة اختبار فرض البحث. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سيتناول الباحث كلا من؛ هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع و عينة الدراسة ، ادوات واجراءات الدراسة ، و اختبار فرض البحث. و ذلك على النحو التالى :

1/4/6- هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى اختبار فرض البحث والإجابة على السؤال الخاص بالمتغيرين الرقابيين لتحديد ما اذا كانت هناك علاقة ارتباط و تاثير للاستقرار المالى للشركات على قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف و التقرير عن التطبيق السليم لافتراض الاستمرارية المحاسبى من قبل الادارة، بما يعكس جودة المراجعة، قياسا على (Lu & Ma, 2016)

2/4/6- مجتمع و عينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة القوائم المالية و تقارير مراقبى الحسابات للشركات المدرجة فى بورصة الاوراق المالية المصرية و التى يراجعها مراقبو حسابات ينتمون الى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big 4 أو الصغرى non big 4 .و تشمل عينة الدراسة 106 مشاهدة من تقارير مراقبى الحسابات. و بعد استبعاد 13 مشاهدة نظرا لوقوع قيمة نموذج Z-acore ل (Altman,1968) لاحتساب التعثر المالى كمقياس عكسى للاستقرار المالى بين 2,99 و 1,81 و التى تعرف بالمنطقة الرمادية، و التى يتوقف فيها الحكم المهنى لمراقب الحسابات على اعتبارات أخرى غير مالية ، بخلاف الاستقرار المالى، لذا تم استبعادها بداية من عينة الدراسة .

3/4/6- توصيف و قياس متغيرات الدراسة

يمكن توصيف و قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى :

1- المتغير المستقل : الاستقرار المالى، و يتم قياسه كمقياس عكسى للتعثر المالى، و تم قياسه بنموذج Z-score (Altman , 1968) متمشيا مع دراسة (Achyarsyah,2016) و تأخذ X1 فى نموذج الانحدار

2- المتغير التابع : جودة المراجعة و تم قياسه بسلامة الرأى الفنى المحايد لمراقبى الحسابات فيما يتعلق بالقوائم المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية و مدى التزامهم بمعايير المراجعة، خاصة فيما يتعلق بشأن الاستمرارية و تم قياسه باعتباره nominal variable متغير اسمى بحيث يعطى تقرير مراقب الحسابات (1) اذا كان نظيفا و يتضمن فقرة لفت انتباه بشأن الاستمرارية و (0) اذا كان غير ذلك متمشيا مع دراسة (Achyarsyah,2016) و يأخذ opinion فى نموذج الدراسة

و فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فى نموذج الدراسة فتتضمن حجم مكتب المراجعة و يأخذ القيمة (1) اذا كان مراقب الحسابات ينتمى الى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى big 4 بينما تأخذ القيمة (0) اذا كان ينتمى الى مكاتب اخرى non big 4 قياسا على (Myers etal., 2014) و يرمز له ب x2 فى النموذج، بينما يمثل حجم الشركة محل المراجعة المتغير الرقابى الثانى، و يأخذ x3 فى النموذج، و تم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول متمشيا مع (Zureigat, 2014)

4/4/6- أدوات و إجراءات الدراسة

تشمل ادوات الدراسة تقارير مراقبى الحسابات للشركات المدرجة فى بورصة الاوراق المالية المصرية ، كما اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية لاختبار فرض الدراسة بالاستناد الى نموذج الانحدار اللوجيستى و لصياغة هذا النموذج تم احتساب قيمة z وفقا لنموذج Altman لكل مفردة لتحديد ما اذا كانت الشركة تعانى من صعوبات مالية فى هذه الفترة . و وفقا للنموذج اذا كانت قيمة Z اكبر من 2.99 فانها مؤشر على الاستقرار المالى للشركة و بالتالى تحصل تلك المفردة على (0) فى نموذج الانحدار اللوجيستى ، و اذا كانت قيمة Z اقل من 1.81 فانها مؤشر على عدم الاستقرار المالى و ربما الافلاس و من ثم تحصل المفردة على (1) فى نموذج الانحدار ، بينما اذا كانت قيمة Z تقع بين 2.99 و 1.81 فتعرف بالمنطقة الرمادية و التى يتوقف فيها اعتبار الشركة قادرة على الاستمرار من عدمه على الحكم المهنى لمراقب الحسابات و امكانية حصوله على ادلة اخرى تدعم هذا الحكم .

$$Opinion= = \alpha + ß1X1 + ß2X2 + ß3X3$$

فى البداية تم اختبار معنوية النموذج و التى تختبر ما يلى :

$$H_{\circ} = ß1 = ß2 = 0$$

$$H1 = \text{at least one} \neq 0$$

ويتم رفض فرض العدم الاحصائي وقبول الفرض البديل اذا كانت قيمة P value أقل من 5% وذلك عند مستوى ثقة 95%. وبالرجوع لنتائج التحليل الاحصائي كانت قيمة P value لنموذج الانحدار (0.000) أقل من (5%) مما يشير الى معنوية النموذج .

و فيما يتعلق بالمتغيرات فإن قيمة p value لمتغير التعثر المالى بلغت 0.007 و هى اقل من 5% بما يعنى أن التعثر المالى، كمقياس عكسى للاستقرار المالى، يرتبط، و يؤثر و بشكل جوهرى على الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن تقرير المراجعة خاصة فى ظل حالات التعثر المالى التى تتطلب اضافة فقرة لفت انتباه بشأن الاستمرارية التزاما بمعايير المراجعة، بما ينعكس على جودة المراجعة. و تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Read,2015; Ruiz-Borbadillo etal., 2011) و تختلف عن دراسة (Lu & Ma,2016) .

و فيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة فقد بلغت قيمة p value 0.423 أى أكبر من 5% أى أن حجم مكتب المراجعة لا يؤثر جوهريا على تقرير مراقب الحسابات فى الشركات التى تعانى من التعثر المالى، بما يتفق مع الدراسات التى تشير الى تأثير مدى الاعتمادية الاقتصادية (Geiger,etal.,2014; Hudaib&Cooke,2005) بينما تختلف مع ما توصل اليه (Mo, etal.,2015; Zagerson & Ohman,2015) ، بينما بلغت قيمة p value بالنسبة لحجم الشركة محل المراجعة 0.033 أى أقل من 5% أى أن حجم الشركة يؤثر جوهريا على حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بما يتفق مع الدراسات التى تشير إلى أن الشركات كبيرة الحجم يمكنها مواجهة الضغوط المالية بما تملكه من موارد و امكانيات مالية و مادية (Jackson etal.,2008; Baly & Geirger,2013) و تختلف مع (Carey & Simnett,2006; Basioudis etal.,2008) .

و فيما يتعلق بالاثر التفاعلى للمتغيرات فان قيمة p value للتعثر المالى و حجم مكتب المراجعة بلغت (0.000) أى أنها أقل من 5% بما يعنى أن الاثر الجوهرى لحجم مكتب المراجعة لا يظهر الا فى ظل وجود متغيرات أخرى، تدعم حجم مكتب

المراجعة. و تتفق تلك النتيجة مع دراسة (السيد،2012) ، بينما الاثر التفاعلى لحجم الشركة محل المراجعة و التعثر المالى يعد جوهريا حيث بلغت قيم p value 0.026 اى اقل من 5% و يعد منطقيا لجوهريتهما بشكل منفصل ، فى حين بلغت قيمة p value للمتغيرات الثلاث معا 0.001 اى اقل من 5% .**و بناء عليه يتم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل** و بشأن أثر المتغيرين الرقابيين فإن حجم المكتب يؤثر على العلاقة محل الدراسة و أيضا حجم الشركة (عميل المراجعة).

5/6- النتائج و التوصيات و مجالات البحث المقترحة

تستهدف هذه الفرعية عرض نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة. وذلك على النحو التالي:

1/5/6 - نتائج البحث:

استهدف البحث تحديد العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و جودة المراجعة، مقاسة بقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف و التقرير السليم عن الاستمرارية. و فى سبيل تحقيق هذا الهدف فقد اشتمل البحث على دراسة نظرية و تطبيقية و يمكن بلورة نتائج البحث بشقيه النظرى و التطبيقى على النحو التالى:

أ- تعد الاستمرارية محاسبيا أحد الافتراضات الاساسية التى يرتكز عليه الاطار العام لاعداد التقارير المالية و الذى حظى بإهتمام الكثير من الباحثين سواء من حيث سلامة تطبيقه من قبل الادارة او من حيث تأثيره على عملية المراجعة منذ قبول التكليف و انتهاء باعداد التقرير

ب- يعتمد الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على مرحلتين اساسيتين اولهما اكتشافه و تقييمه لمدى قدرة الشركة على الاستمرار و م ثم تعد دالة فى القدرات الفنية و المؤهلات العلمية و العملية لمراقب الحسابات و الثانية قدرته

على إبداء الرأى الفنى المحايد و الذى يعد دالة فى التزام مراقبى الحسابات بمعايير المراجعة بما ينعكس على جودة المراجعة

ج- فيما يتعلق بمفهوم جودة المراجعة لا يوجد اتفاق موحد، إلا أن هناك حد أدنى لمستوى جودة المراجعة و الذى إتفقت عليه معظم الدراسات السابقة يتركز حول كفاءة مراقب الحسابات فى إكتشاف و التقرير عن التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية فى ظل الإلتزام الكامل بالمعايير المهنية ذات الصلة من جهة و قواعد وآداب السلوك المهنى من جهة أخرى.

د- و فيما يتعلق بمقاييس الاستقرار المالى فيمكن القول أن هناك العديد من النماذج و النسب و المقاييس و المؤشرات التى تدل على الاستقرار المالى او على التعثر المالى كمقياس عكسى للاستقرار المالى و تتمركز فى مجملها فى نموذج Z-score و الاعتماد على النسب المالية كمقاييس اساسية للتحذير المبكر بشأن التعثر المالى.

هـ- يعد الاستقرار المالى للشركات أحد المقاييس التى ترتبط بجودة المراجعة، حيث اظهرت الدراسة التطبيقية جوهرية العلاقة بين الاستقرار المالى للشركات و جودة المراجعة متمثلة فى سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، و من ثم صحة الفرض البحثى.

و- هناك عوامل اخرى ربما يكون لها اثر تفاعلى على العلاقة الرئيسية مثل خصائص مكتب المراجعة متمثلة فى حجم المكتب و خصائص الشركة محل المراجعة متمثلة فى حجم الشركة و تؤثر تلك العوامل معنويا على العلاقة محل الدراسة

2/5/6- توصيات البحث:

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما إنتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بالآتي:

أ- ضرورة تبنى الشركات التى تعانى من التعثر المالى لاسترتيجيات و خطط للحد من الآثار السلبية لعدم الاستقرار المالى، بما يسمح بالتطبيق السليم لافتراض الاستمرارية المحاسبى، بما يجنبها من الحصول على رأى معدل من قبل مراقب الحسابات و الذى ينعكس سلبا على رد فعل اصحاب المصلحة تجاه الشركة

ب- ضرورة قيام مراقبى الحسابات بالتركيز على الأساليب التكنولوجية الحديثة، و من امثلتها التنقيب عن البيانات فى جمع الادلة بصفة عامة و بشأن الاستمرارية بصفة خاصة بما ينعكس على جودة استنتاجات مراقبى الحسابات و من ثم جودة المراجعة

ج- ضرورة أن يركز مراقبى الحسابات على الجوانب غير المالية، بالاضافة الى المالية، فيما يتعلق بتقييم مدى سلامة تطبيق الادارة لافتراض الاستمرارية المحاسبى

د- يجب دعم الكفاءة المهنية لمراقبى الحسابات على مستوى التنظيم المهنى و منشآت المحاسبة و المراجعة على حد سواء ، من خلال وضع السياسات و الاجراءات و الخطط و البرامج التطويرية و متابعة تنفيذها و تحديثها بصورة مستمرة ، بما يضمن الإرتقاء بالمستوى المهنى لمزاولى المهنة باعتبارها أحد الجوانب الرئيسية فى الارتقاء بجودة المراجعة

هـ- يوصى الباحث بتفعيل الرقابة على الجودة على مستوى كل من التنظيم المهنى و منشأة المحاسبة والمراجعة ، كل على حده ، و تفعيل برامج

الرقابة على الجودة من خلال إعداد نماذج لتقارير الفحص والتفتيش عن رقابة الجودة ،على أن يتضمن نموذج التقرير الإرشادات و التوصيات اللازمة للإرتقاء بمستوى الجودة ، وعلى أن يتم نشر تلك التقارير لتحفيز تلك المنشآت للإلتزام بمعايير الجودة ذات الصلة

3/5/6- مجالات البحث المقترحة:

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث ومنهجه وما إنتهي إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

- أثر المتغيرات المالية و غير المالية فى التنبؤ بقدرة الشركات على الاستمرار
- أثر الاستراتيجيات المختلفة التى تتبناها الادارة لمواجهة التعثر المالى على ادراك مراقبى الحسابات لقدرة الشركة على الاستمرار
- أثر الاستراتيجيات الادارية لمواجهة التعثر المالى على إدراك أصحاب المصالح لقدرة الشركة على الاستمرار
- أثر جودة المراجعة على إدراك مانحى الائتمان لقدرة الشركات المتعثرة ماليا على الاستمرار
- اختبار و تقييم القدرة التنبؤية للنماذج المختلفة للتنبؤ بالافلاس
- أثر التعثر المالى للشركات على حكمى مراقب الحسابات بشأن قبول و تخطيط أعمال المراجعة

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الأجهورى ، عمرو على،2010، **تأثير رأى مراجع الحسابات فى القوائم المالية على قرار منح الائتمان فى البنوك التجارية المصرية ، دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية
- الديسطى ،2006، مدى التوافق بين اراء المراجعين و المعايير المهنية :دراسة تطبيقية فى اطار المادة 103 من قانون الشركات، **المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة – جامعة المنصورة**، العدد الاول، المجلد الثانى ، ص ص 189-224
- – بركات، خالد سعيد، 2007،" حجم مكتب المراجعة و العلاقة المدركة بين خصائص مراقب الحساباتالخارجى و جودة المراجعة فى السوق المصرى ، دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق** ، العدد الاول – المجلد التاسع والعشرون، ص ص 187- 230
- – بهاء الدين ، ابراهيم ، 2008،" مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التى تؤثر على قياس جودة الاداء المهنى للمراجعة الخارجية مع التطبيق على قطاع مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية" ، **مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة- جامعة الزقازيق** ، العدد الثانى – المجلد الثلاثون ، ص ص 149-243.
- زعطوط،محمود ناجى،2012،**آليات دعم كفاءة مراقب الحسابات فى الحكم على تقييم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار فى ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية**،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة –جامعة الاسكندرية
- على، عبد الوهاب نصر. 2014. "دراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقع تفعيله". المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة "تفعيل

آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري "كلية التجارة – جامعة بنى سويف.

- نمرة، غالب نصر،2004،"مدى مسئولية المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية"، **المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس** ، العدد الثانى، ص ص 55-96

المراجع الاجنبية

- Achyarsyah, P., 2016, "The analysis of the influence of financial distress, debt default, company size, and leverage on going concern opinion", ***International Journal of Accounting Behavior Review*** , VOL.14, no.9,pp.6767-6782
- Alawode , A.A. and M. Al Sadek, 2008, "What is Financial Stability? ",Financial Stability Paper Serie, Central Bank of Bahrain , available at :http//: *www.cbb.gov.bh/assets/.../What%20is%20Financial%20Stability*.
- Altman, Edward I., 1968, "Financial ratios, discriminate analysis and the prediction of corporate bankruptcy", ***Journal of Finance***, vol.23,pp 589-609.
- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), 1988, **The Auditors` Consideration of an entity`s Ability to Continue as a Going Concern**, Statement on Auditing Standards (SAS)No.59, available at*:http//: www.aicpa.org*
- ___, 2012, **The Auditors` Consideration of an entity`s Ability to Continue as a Going Concern**, Statement on Auditing Standards (SAS)No.126, , available at*:http//: www.aicpa.org*

- Arežina N., V. Mizdraković,and L. Jeremić, 2015, "THE ANALYsIs OF AUDITORs' REPORTs IN RELATION TO THE CLIENTs' sOLVENCY LEVEL", available at: ***http//www.****portal.finiz.singidunum.ac.rs/Media/files/2015/88-91.*
- Baker, R. A., R. T. Al Issa, and A. A. Al-Thuneibat, 2010, "Do audit tenure and firm size contribute to audit quality? Empirical evidence from Jordan***", Managerial Auditing Journal***, Vol. 26 No. 4, pp. 317-334
- BLAY,A. and M.A. GEIGER, 2013," Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions ", ***Contemporary Accounting Research*** ,Vol. 30, No. 2,pp. 579–606
- Barina, F., 2011," **Pengaruh Informasi Keuangan dan Non Keuangan Terhadap Pemberian Opini Audit Going Concern**" Thesis. Bandung: Fakultas Ekonomi Universitas Padjajaran. Tidak Dipublikasikan.
- Bruynseels,L., W. R. Knechel, and M. Willekens,2011, "Auditor Differentiation, Mitigating Management Actions, and Audit-Reporting Accuracy for Distressed Firms" , ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 30, No. 1 , pp. 1–20
- Bedard, J., C. Brosseau, and A. Vanstraelen, 2014,"the informative value of auditors` going concern emphasis of matter: evidence from a quasi-natural experiment ", **Woring Paper** , Laval University and Mastricht University
- Blay A. D., and , M. A. Geiger, 2013," Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 30, No. 2 , pp. 579–606

- Bhaskar L. S. , G. Krishnan and W.Yu, 2016"Debt Covenant Violations, Firm Financial Distress, and Auditor Actions ",***Contemporary Accounting Research***, Vol.2, no.2,pp.1-30
- Berglund N. R. ,J . D. Eshleman and P. Guo, 2016," Auditor Size and Going Concern Reporting', available at: ***https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=2699810***
- Busioudis, l., Papakonstuntinou. E., and M. Geiger, 2008," Audit fees, non-audit fee and auditor going concern reporting decision in the United Kingdom", ***Abacus*** ., vol.44 ,no.3pp.284-309.
- Cameron, A. C. and Trivedi, P. K. ,2005," Microeconometrics", Cambridge University Press, Cambridge.
- Carcello, J.V, .R.H. Haermanson, and N.T Megrath, 1992,"Audit Quality Attributes: the Perception of Audit partners, Preparers, and Financial statement Users", ***Auditing: A Journal of Practice and Theory,*** Vol.11, No.1, pp 1-15
- Caramanis, C., & Spathis, C.,2006," Auditee and audit firm characteristics as determinants of audit qualifications: evidence from the Athens stock exchange", ***Managerial Auditing Journal***,vol. 21,no9,pp. 905-920.
- Carson,E., N L. Fargher, M. A. Geiger, C. S. Lennox, K. Raghunandan, and MWillekens , 2013, "Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis" , ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 32, pp. 353–384
- Carey, P. and R. Simnett, 2006," Audit partner tenure and audit quality" ***The Accounting Review*** , vol.81, no.3,pp. 653-676.

- Chen, K., and B. Church, 1996," GCOs and the market's recaction to bankruptcy filings", ***The Accorrming ' Review ,*** **vol.*71,*no.** l,pp. l7-128
- Copley, P. and M. Doucet, 1993, "The impact of competition on the quality of governmental". ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 12 pp. 88-98.
- Davidson, R. A. and D. Neu, 1993," A note on the association between audit firm size and audit quality" ***Contemporary Accounting Research***, p.p 479–488.
- DeAngelo, L.E., 1981," Auditor Size and Audit Quality", ***Journal of Accounting and Economics,*** Vol.3, No.4, p.p. 183-199
- Dopuch, N., R. W. Holthausen and, R. W Leftwich,1987,"Predicting audit qualifications with financial and market variables",**The *Accounting Review***, vol.11, no. 3,pp 431-53
- Defond, M. L., and C. S. Lennox, 2011," The effect of SOX on small auditor exits and audit quality", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 3, No.2, pp.21-40
- Deis***,*** D. R., and G. A. Giroux, 1992, "Determinants of Audit QualityIn the Public Sector", ***The Accounting Review***, Vol. 67, No. pp. 462-479
- Duff, A., 2004, " Auditqual: Dimensions of audit quality ", available at: *http:// www.amazon.com*
- Fargher. N. and L. Jiang, 2008, "Changes in the audit environment and auditors' propensity to issue GCOs.",***Auditing: A Joumal of Pracrice & Theory*** , vol.27, no.2,pp. 55-77.
- Firth, M., O. M. Rui, and XiWu, 2012, "How Do Various Forms of Auditor Rotation Affect Audit Quality? Evidence from China", Available at*: http:// www.sciencedirect.com*

- Ferguson, R., 2003, “Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective?”, in Monetary Stability, Financial Stability an d the Business Cycle: Five Views, BIS Paper No. 18, pp. 7-15.
- Foot, M., 2003, “What is “financial stability” and How do we g et it?” The Roy Bridge Memorial Lecture, Financial Services Authority.
- Francis, C., J.H. Choi, J. B. Kim, and Y. Zang, 2010," Audit Office Size,Audit Quality, andAudit Pricing" , ***Auditing: A Journal of Practice &Theory***, Vol. 29, No. 1 ,pp. 73–97
- Geiger,M.A. K. Raghunandan, and W. Riccardi, 2014,” The Global Financial Crisis: U.S. Bankruptcies and Going-Concern Audit Opinions”, ***Accounting Horizons,*** Vol. 28, No. 1 pp. 59–75
- ___ and D. V. Rama, 2006, "Audit Firm Size and Going - Concern Reporting Accuracy ", ***Accounting Horizons***, Vol. 20, No. 1, pp. 1–17
- Fogel-Yaari H., and P. Zhang, 2013,” Is an Auditors’ Propensity to Issue Going Concern Opinions Related to Audit Quality?”, available at: *https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2197781*
- Habib,A.,2013, "A meta-analysis of the determinants of modified audit opinion decisions", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 28 Issue: 3,pp. 184-216.
- Haron, H., I. Ismail, D. N. Ibrahim, and S. M. Isa,2006, " Service quality, client satisfaction and loyalty towards audit firms Perceptions of Malaysian public listed companies" **,** ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 21 No. 7,pp. 738-756
- Hill , N.T., S.E. Perry,and S. Andes, 2011,“evaluating firms in financial distress: an event history analysis”, ***Journal of Applied Business Researh***,vol.12, no.3, pp.60-71

- Hunt., A., and A. Lulsegcd, 2007," Client importance and non-Big 5 auditors' reporting decisions", ***Journal of Accounting and Public Policy***, vol. 26,no2pp. 212-248.
- Hudaib M. and T.E. Cooke,2005," The Impact of Managing Director Changes and Financial Distress on Audit Qualification and Auditor Switching", ***Journal of Business Finance & Accounting***, vol,32,no.9, pp.1703-1739.
- Hermanson, R. H., D. R. Hermanson, J. V. Carcello, and B. K. Behn,1997," The Determinants of Audit Client Satisfaction Among Ciients of Big 6 Firms***", Accounting Horizons***, Vol. 11, No. 1 , pp. 7-24
- International Auditing and Assurance Standard Board(IAASB),2009,**Going Concern**, International Standard on Auditing(ISA)570revised. Available at: *https://www.iaasb.org*
- ___, 2009, **OVERALL OBJECTIVES OF THE INDEPENDENT AUDITOR AND THE CONDUCT OF AN AUDIT IN ACCORDANCE WITH INTERNATIONAL STANDARDS ON AUDITING,** International Standard on Auditing(ISA)200 revised. Available at: *https://www.iaasb.org*
- ____, 2009, **IDENTIFYING AND ASSESSING THE RISKS OF MATERIAL MISSTATEMENT THROUGH UNDERSTANDING THE ENTITY AND ITS ENVIRONMENT,** International Standard on Auditing(ISA)315 revised. Available at: https://www.iaasb.org
- Ireland , J. C., 2003,"An Empirical Investigation of Determinants of Audit Reports in the UK" , ***Journal of Business Finance and Accounting***, vol.30, no.,7 ,PP.975-1015
- Jackson, A. B.,M. Moldrich and,P. Roebuck,2008,"Mandatory audit firm rotation and audit quality", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 23 Iss 5 pp. 420 - 437
- Johnson, L. E., D. Samelson, and S. Lowensohn, 2006 " The Determinants of perceived Audit Quality and Auditee

Satisfaction in Local Government ", ***Journal of Public Budgeting , Accounting and Financial Management*** ,Vol, 18 , No.2,pp. 139-166

- Kabajeh M. M., A. M. Al Shanti, F. N. Dahmash, and A.S. Hardan, 2012. "Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms" , ***International Journal of Humanities and Social Science,*** Vol. 2 No. 14, PP.93-103
- Kaplan, S. E. and D. D. Williams, 2013, "Do going concern audit report protect auditors from litigation? A simultaneous equations approach, ***The Accounting Review***, vol.88, no.1, pp.199-232
- Khasharmeh, H. A., 2003, "The Effective Factors in Selecting External Auditor in the Jordanian Public Firms", ***Journal of Economic & Administrative Science Studies***", vol. 30, issue 1, p.1.
- Kieso, D. E. ,J.J. Weygandt, and T.D. Warfield, 2013,**Intermediate Accounting**, FIFTEENTH EDITION, Wiely,Prentice Hall.USA
- Kirkos,E., C. Spathis, A. Nanopoulos, Y. Manolopoulos,2007, "Predicting Qualified Auditor's Opinions: A Data Mining Approach " , available at: http//www. *delab.csd.auth.gr/papers/ADMKD06ksnm*
- Knapp, M.C., 1991," Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality***", Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 10, No. 2, P.p. 803-816.
- Kirshnan, G., K. Gunny, and T. Zhang, 2007, "Is Audit Quality Associated with Auditor Tenure, Industry Expertise, and Fees? Evidence from PCAOB Opinions ", available at: ***http://www.ssrn.com***

- Laitinen K. and T Laitinen, 1998, “Qualified audit reports in Finland: evidence from large companies” , ***The European Accounting Review*** , vol. 7, no.4,pp. 639-653
- Lennox, C., and J. Pittman, 2010, " Auditing the auditors: Evidence on the recent reforms to the external monitoring of audit firms", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 49, pp. 84–103
- _____ , B. Ke, and Q. Xin2015, “The Effect of China’s Weak Institutional Environment on the Quality of Big 4 Audits” , ***The Accounting Review*** , Vol. 90, No. 4 , pp. 1591–1619
- Lynda , S.,2016, “Determinants of Audit Opinion after the Scandals of Enron: Empirical Validation in the French Context”, ***International Journal of Business and Management***; Vol. 11, No. 5, PP.219-230
- LU Y. and D. Ma, 2016, “Audit quality and financial distress: Evidence from China “,***WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS*** , vol.13, pp.330-340.
- Mo, P. L., O. M. Rui, and , X. WU,2015, “Auditors’ going concern reporting in the pre-and post bankruptcy law era :Chinese affiliates of big 4 versus local auditors “,***the International Journal of Accounting*** , vol. 50, pp.1-30
- Mock, T.J. and Samet, M., 1982, “A multi-attribute model for audit evaluation”, Proceedings of the VI University of Kansas Audit Symposium, May 20-21, University of Kansas, Kansas, KS
- Myers L., J. Schmidt and M. Wilkins, 2013,” An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among Big N and non-Big N auditors”, ***Review Quantity Finance Accounting*** ,vol. 43, pp.155–172
- Öhman T. T. P. , 2015," To be or not to be – auditors’ ability to signal going concern problems ", ***Journal of Accounting & Organizational Change***, Vol. 11 NO.2, PP.162-182

- Özcan, A. , 2016, 'Determining Factors Affecting Audit Opinion: Evidence from Turkey", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, Vol. 6, No. 2, pp. 175 – 192
- Palmorose, Z.V, 1988," An Analysis of Auditor Litigation and Audit Services Quality", ***The Accounting Review***, Vol.63, No. 1, p.p. 55-73.
- Puspita , T. and E. Sherlita ,2012," The Effect of Financial Ratios, Prior Audit Opinion, and Growth on the Auditors' Going Concern Opinion", PROCEEDING **The 13th Malaysia Indonesia Conference on Economics, Management and Accounting** (MIICEMA)
- Ratzinger-Sakel N. V.S.,2013, "Auditor Fees and Auditor Independence— Evidence from Going Concern Reporting Decisions in Germany", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 32, No. 4, pp. 129–168
- Read W. A. , 2015, "Auditor Fees and Going-Concern Reporting Decisions on Bankrupt Companies: Additional Evidence", ***Current Issues in Auditing***, Volume 9, Issue 1,PP. A13–A27
- Reed, R.O., C.C. Bienstock, and K. F. Turner, 2010," An Application of the Conceptual Model of Service Quality to Independent Auditing Services", ***the Journal of Applied Business Research,*** Vol.26, No.4, pp.1-7
- Ruiz-Barbadillo E. , N. Gómez-Aguilar , C. D. Fuentes- Barberá and M.A. García-Benau ,2004," Audit quality and the going-concern decision- making process: Spanish evidence", ***European Accounting Review***, vol.13, no.4,pp. 597-620.
- Salehi, M., and A. Mansoury, 2009, "Firm Size, Audit Regulation and Fraud Detection ", **Management**, Vol.4, No. 1, pp.5-19

- Shroeder, M. S, I. Solomon, and D. Vickery, 1986,"Audit Quality: The Perceptions of Audit-Committee Chairpersons and Audit Partners", ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 5, No.2, pp. 86-94
- Sikka P., 2009," Financial Crisis and the Silence of the Auditors", **Working Paper** No. WP 09/04, Essex Business School University of Essex
- Sundgren S.,2009," Perceived Audit Quality, Modified Audit Opinions and the Likelihood of Liquidating Bankruptcy among Financially Weak Firms", ***International Journal of Auditing*** ,Vol. 13,pp. 203–221
- Willingham, J. and P.D. Jackobson, 1985, "A research Response to the Dingell Harrings", **The Auditor`s Report** , vol.18 , pp2
- Wisata, F., 2011, Pengaruh Likuiditas, Profitabilitas dan Reputasi Auditor Terhadap Pemberian Opini Audit Going Concern. Skripsi. Bandung:FakultasEkonomiUniversitasPadjajaran. Tidak Dipublikasikan.
- *www.idx.co.id*
- Warming-Rasmussen, B., and L. Jensen, 1998," Quality dimensions in external audit services – an external user perspective", ***The European Accounting Review***, Vol 7, No.1, pp. 65–82
- Wetheim, P., and W. Fowler, 2005,"auudit firm differences in the issuance of GCOs prior to client bankruptcy", ***Journal of Accormting, Auditing. and finance Research*** , vol.13,5,pp. 93-109.
- Zeli, A. ,2014, "The financial distress indicators trend in Italy : an analysis of medium-size enterprises", ***Eurasian Economic review*** , Vol. 4,no.. 2, pp. 199-221

- Zureigat ,Q. M, 2014, “Factors Associated with Audit Reports in Saudi Arabia”, ***Global Journal of Management and Business Research***, Vol. 14 ,no. 5 ,pp67-74
- Zhang, P., M. Minutti-Meza, and A. Lawrence, 2007, "A Study on the Adequacy of Non-Big 4 Audits", available at: *http://www.ssrn.com*

ملحق رقم (1)

مخرجات التحليل الاحصائي

Generalized Linear Models

Model Information

Dependent Variable	opinion[a]
Probability Distribution	Binomial
Link Function	Logit

a. The procedure models Qualified as the response, treating Clean as the reference category.

Case Processing Summary

	N	Percent
Included	106	100.0%
Excluded	0	.0%
Total	106	100.0%

Categorical Variable Information

			N	Percent
Dependent Variable	opinion	Clean	62	58.5%
		Qualified	44	41.5%
		Total	106	100.0%
Factor	financial distress	insolvent	60	56.6%
		solvent	46	43.4%
		Total	106	100.0%
	auditor size	Big4	52	49.1%
		Non Big4	54	50.9%
		Total	106	100.0%

Continuous Variable Information

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Covariate ln firm size	106	12.25	24.20	20.3115	2.59031

Goodness of Fit[b]

	Value	df	Value/df
Deviance	115.101	97	1.187
Scaled Deviance	115.101	97	
Pearson Chi-Square	98.279	97	1.013
Scaled Pearson Chi-Square	98.279	97	
Log Likelihood[a]	-57.550-		
Akaike's Information Criterion (AIC)	131.101		
Finite Sample Corrected AIC (AICC)	132.585		
Bayesian Information Criterion (BIC)	152.408		
Consistent AIC (CAIC)	160.408		

Dependent Variable: opinion

Model: (Intercept), distress, auditor_size, firm_size, distress * firm_size, distress * auditor_size, distress * auditor_size * firm_size

a. The full log likelihood function is displayed and used in computing information criteria.

b. Information criteria are in small-is-better form.

Omnibus Test[a]

Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
28.775	7	.000

Dependent Variable: opinion

Model: (Intercept), distress, auditor_size, firm_size, distress * firm_size, distress * auditor_size, distress * auditor_size * firm_size

a. Compares the fitted model against the intercept-only model.

Tests of Model Effects

Source	Type III		
	Wald Chi-Square	df	Sig.
(Intercept)	3.740	1	.053
distress	7.318	1	.007
auditor_size	.643	1	.423
firm_size	4.568	1	.033
distress * firm_size	4.966	1	.026
distress * auditor_size	14.316	1	.000
distress * auditor_size * firm_size	14.271	2	.001

Dependent Variable: opinion

Model: (Intercept), distress, auditor_size, firm_size, distress * firm_size, distress * auditor_size, distress * auditor_size * firm_size

Parameter Estimates

Parameter	B	Std. Error	95% Wald Confidence Interval		Hypothesis Test		
			Lower	Upper	Wald Chi-Square	df	Sig.
(Intercept)	4.803	2.9430	-.965-	10.571	2.663	1	.103
[distress=1]	-4.686-	3.8841	-12.299-	2.926	1.456	1	.228
[distress=0]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[auditor_size=1]	-12.958-	5.0397	-22.835-	-3.080-	6.611	1	.010
[auditor_size=0]	0[a]	.	.	.	.	.	.
firm_size	-.333-	.1562	-.640-	-.027-	4.554	1	.033
[distress=1] * firm_size	.313	.2025	-.084-	.710	2.382	1	.123
[distress=0] * firm_size	0[a]	.	.	.	.	.	.
[distress=1] * [auditor_size=1]	32.886	8.6916	15.851	49.921	14.316	1	.000
[distress=1] * [auditor_size=0]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[distress=0] * [auditor_size=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[distress=0] * [auditor_size=0]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[distress=1] * [auditor_size=1] * firm_size	-.860-	.3260	-1.499-	-.221-	6.957	1	.008
[distress=1] * [auditor_size=0] * firm_size	0[a]	.	.	.	.	.	.
[distress=0] * [auditor_size=1] * firm_size	.686	.2535	.189	1.182	7.314	1	.007
[distress=0] * [auditor_size=0] * firm_size	0[a]	.	.	.	.	.	.
(Scale)	1[b]						